Royaume du Maroc
Ministère de la Santé
et de la Protection sociale

المملكة المغربية
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

محضر اتفاق عام بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والهيئات النقابية الممثلة في القطاع الصحي

ديباجة

في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وبغية إصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية، ومن أجل توفير الشروط اللازمة لهذا الإصلاح، تم إقرار مراجعة شاملة لحكامة المنظومة الصحية بكل مكوناتها من خلال إعادة الاعتبار للموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي وتثمينها.

وبناء على مقتضيات الاتفاق الموقع بتاريخ 24 فبراير 2022 والذي يعد تكريسا أولها لمختلف جولات الحوار الاجتماعي القطاعي، مع الالتزام بمواصلة الحوار حول باقي النقط المطلبية التي تروم تحسين أوضاع مهنيي الصحة، واستمرارا على نفس النهج، ووعيا بأهمية الحوار الاجتماعي ودوره في تحقيق السلم الاجتماعي، والتزاما بمضامين البرنامج الحكومي 2021-2026 الذي أكد خلال السنة الأولى من تنزيله، على فتح قنوات الحوار مع ممثلي الشغيلة الصحية من خلال الاعتناء بالأطر الصحية التي تجندت بكل مسؤولية وتجرد في مواجهة جائحة كورونا، إضافة إلى الأدوار الطلائعية في مواجهة أثار الزلزال الذي ضرب بلادنا، هذا فضلا عن الخدمات الصحية التي ما فتئت تقدمها للساكنة.

وتعزيزا للتواصل المستمر بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركائها الاجتماعيين، باعتبارهم قوة اقتراحية وتأطيرية هامة من شأنها المساهمة الإيجابية في التنزيل السليم لمختلف البرامج والمخططات الاصلاحية للمنظومة الصحية الوطنية، وكذا التنزيل السليم للنصوص التطبيقية ذات الصلة بهذا الاصلاح، انعقد لقاء خاص لدراسة الملفات ذات الأثر المالي لمهنيي الصحة بالدار البيضاء أيام 27 و 28 و 29 دجنبر 2023 بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والهيئات النقابية الممثلة على مستوى الوزارة، بحضور ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، والسلطة الحكومية المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة، والأمانة العامة للحكومة خلال اليوم الأول.

وعلى هذا الأساس، تم الاتفاق على ما يلي:

Scanned with CamScanner

المحور الأول: المطالب ذات الأثر المالي

ويتعلق هذا المحور بالنقط المشتركة بين جميع الفئات ومطالب خاصة بكل فئة على حدة.

- **النقط المشتركة:**
  - الموافقة المبدئية على تحفيز كل مهنيي الصحة عبر الزيادة في الأجر الثابت في أفق الوصول لاتفاق نهائي في أجل أقصاه نهاية يناير 2024.
  - التوافق على تحسين شروط الترقي في إطار المراسيم التطبيقية للوظيفة الصحية والأنظمة الأساسية المتخذة لتنزيلها، مع إدراج مقترح إحداث درجتين لجميع الفئات بهذه النقطة، وكذا مقترح الترقية بالشهادات.
  - مواصلة التشاور بخصوص تطبيق مقتضيات المادة 13 من قانون الوظيفة الصحية لاسيما مواقيت العمل مع الرفع من قيمة التعويضات عن الحراسة والإلزامية والمداومة والأجر المتغير.
- **المطالب الخاصة بكل فئة:**

التوافق على إحالة المطالب التالية على السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية وذلك يوم الثلاثاء 02 يناير 2024:

- إحداث الإطار الصحي العالي لفئة الممرضين وتقني الصحة.
- إحداث تعويض عن التخصص لفائدة خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية، والمعهد الوطني للإدارة الصحية سابقا، غير المستفيدين من هذا التعويض.
- منح ترقية استثنائية للممرضين الاعداديين والمساعدين.
- منح سنوات اعتبارية لبعض فئات الممرضين غير المستفيدين منها بما يتناسب وأقدميتهم الإدارية إضافة للممرضين الذين ولجوا الوظيفة العمومية بالسلم 9، الممرضين ذوي سنتين من التكوين، والممرضين ذوي ثلاث سنوات، والممرضين الذين سبق لهم أن كانوا متصرفين.
- إحداث أنظمة أساسية خاصة تتضمن تعويضات جديدة ولاسيما مراجعة التعويضات عن الأعباء والتأطير والمسؤولية لجميع فئات مهني الصحة.
- تسوية ملف الاخطار المهنية لفئة الأساتذة الباحثين الموظفين بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.
- دراسة توحيد نظام التقاعد لجميع مهني الصحة في إطار الصندوق المغربي للتقاعد بناء على مقترحات الهيئات النقابية.

Scanned with CamScanner

تضمين الاتفاق المرتقب توقيعه الاستمرار في مواصلة النقاش بخصوص باقي الملفات الفئوية والمشتركة ذات الأثر القانوني.

التسوية الإدارية والمالية للمتأخرات المستحقة للموظفين في أجل أقصاه متم يوليوز 2024، بما فيها المتأخرات المتعلقة بتسوية الشطر الثاني لفئة الممرضين وتقني الصحة.

إصدار مذكرة مركزية بخصوص صرف وتوحيد طرق احتساب مستحقات الحراسة والإلزامية في أجل أقصاه أخر يناير 2024

المحور الثاني: الوضعية الاعتبارية لمهني الصحة

الالتزام بالحفاظ على جميع الحقوق والمكتسبات لفائدة مهني الصحة في الوظيفة العمومية مع إضافة مكتسبات جديدة في إطار الوظيفة الصحية، والتي تم التنصيص عليها بموجب القوانين المهيكلة للمنظومة الصحية، وذلك خلال إعداد وتنزيل النصوص التطبيقية لهذه القوانين وفق مقاربة تشاركية بعد التوافق مع الهيئات النقابية، ويتعلق الأمر ب:

1. الحفاظ على صفة الموظف العمومي من خلال صيانة الحقوق وتعزيز الضمانات المترتبة عن تخويل هذه الصفة؛
2. تدبير المناصب المالية والأجور لمهني الصحة من الميزانية العامة للدولة على غرار جميع المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
3. استفادة مهني الصحة من الترقية في الرتبة والدرجة؛
4. الحفاظ على الوضعيات الإدارية الحالية المقررة في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية: القيام بالوظيفة، الإلحاق والتوقف المؤقت عن العمل (الاستيداع)، وذلك في إطار النصوص التطبيقية لقانون الوظيفة الصحية؛
5. استفادة موظفي الإدارة المركزية من نفس الحقوق والمكتسبات الممنوحة للعاملين بالمجموعات الصحية الترابية، والوكالتين، والهيئة العليا للصحة، ومعهد باستور؛
6. الاستفادة من جميع الرخص بالوظيفة العمومية: الرخص الإدارية، الرخص لأسباب صحية، رخصة الولادة والكفالة والرضاعة، رخصة الأبوة، الرخص بدون أجر، الرخص الاستثنائية، التفرغ النقابي، وذلك في إطار النصوص التطبيقية لقانون الوظيفة الصحية مع تجويدها.
7. الحفاظ على نفس النظام التأديبي والضمانات المكفولة في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مع ضرورة تجويده في إطار النصوص التطبيقية لقانون الوظيفة الصحية، وفق مقاربة تشاركية مع الهيئات النقابية؛

Scanned with CamScanner

8. في إطار تفعيل المادة 24 من قانون الوظيفة الصحية، يتم الالتزام باعتماد حركة انتقالية داخل وبين المجموعات الصحية الترابية، وبين المجموعات الصحية الترابية والإدارة المركزية ومختلف المؤسسات والوكالات والبينات التي تقع تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالصحة بموجب مرسوم يتم إعداده وفق مقاربة تشاركية مع الهيئات النقابية مع توفير الضمانات الأساسية ضد التنقيلات التعسفية؛
9. الحفاظ على نفس التدابير المتعلقة بالانقطاع النهائي عن العمل، لاسيما تلك المرتبطة بالاستقالة المقبولة بصفة قانونية، الإعفاء، العزل، الإحالة على التقاعد والوفاة؛
10. بدء التشاور بخصوص إعداد قرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية المتعلق بتحديد كيفيات انتخاب ممثلي العاملين بالمجالس الإدارية للمؤسسات العمومية.
11. اعتماد المباراة كآلية أساسية لتوظيف مهنيي الصحة.

كما تم الالتزام بتنظيم لقاءات تواصلية بمشاركة الهيئات النقابية بجميع جهات المملكة من طرف الوزارة في الفترة الممتدة من بداية شهر يناير الى غاية متم شهر مارس 2024 يتم من خلالها تعزيز التواصل بخصوص إصلاح المنظومة الصحية لاسيما في الشق المرتبط بتدبير وتثمين الموارد البشرية.

SIT

FDT

UGTM

UNTT

CDT

UMT